

Distr.
GENERAL

A/50/154
S/1995/264
6 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

البند ٦٨ من القائمة الأولية*

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة
النووية أو التهديد باستعمالها

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي، أتشرف بإبلاغكم بمحتوى الإعلان المتعلق بالضمانات الأمنية الذي
قدمه الممثل الدائم لفرنسا باسمها إلى مؤتمر نزع السلاح في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها، كوثيقة للجمعية العامة، في إطار البند
٦٨ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جان برنار مريميه

المرفق

بيان أدلى به الممثل الدائم لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن الضمانات المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية

إن مسألة الضمانات الأمنية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة تمثل موضوعا رئيسيا لوفد بلدي:

أولا، لأنها تشكل تطلعا حقيقيا من جانب البلدان غير النووية، ولا سيما البلدان التي عدلت عن امتلاك السلاح الذري بتوقيعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

ولأنها تتعلق بمسؤولياتنا المحددة بوصفنا دولة حائزة للأسلحة النووية،

ولأنها أخيرا اكتسبت أهمية جديدة منذ انتهاء الحرب الباردة، ومع نشوء وعي متزايد بالخطر الذي يمثله انتشار الأسلحة النووية. على الجميع.

وبغية الاستجابة إلى هذه التطلعات، ووفاء من فرنسا بمسؤولياتها واسهاما منها في مكافحة انتشار الأسلحة النووية، قررت اتخاذ التدابير التالية:

أولا، أن تؤكد من جديد وتحدد الضمانات السلبية التي قدمتها في عام ١٩٨٢ وهي:

"إن فرنسا تؤكد من جديد أنها لن تستعمل الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للسلاح النووي الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلا في حالة تعرض فرنسا لغزو أو لأي اعتداء آخر، تقوم به أو تدعمه إحدى هذه الدول، بالتحالف أو الاشتراك مع دولة حائزة للسلاح النووي، أو ضد أراضيها، أو قواتها المسلحة أو غيرها من القوات، أو ضد حلفائها أو ضد دولة يكون لفرنسا تجاهها التزام أمني".

ونحن نرى أنه من الطبيعي أن تكون البلدان الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - أي الأغلبية الساحقة من بلدان العالم - هي المستفيدة من هذه الضمانات، لأنها هي التي تعهدت رسميا بعدم انتشار الأسلحة النووية. ومن ناحية أخرى، وبغية الاستجابة إلى طلب عدد كبير من البلدان، حرصت فرنسا على أن تكون ضماناتها السلبية منسجمة إلى أبعد حد مع ضمانات البلدان الأخرى الحائزة للسلاح النووي. ونحن سعداء لأن هذا الجهد كان مثمرا. فمحتوى الإعلانات المتعلقة بالضمانات الأمنية

السلبية التي تقدمها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ستكون من الآن فصاعدا متطابقة تماما.

ثانيا، إن فرنسا قررت للمرة الأولى، تقديم ضمانات أمنية إيجابية إلى جميع البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد جعل انضمام فرنسا إلى المعاهدة هذا القرار ممكنا ومحبذا في الوقت ذاته. وعليه فإنني أود أن أورد الاقتباس التالي "إن فرنسا تعتبر أن أي عدوان مصحوب باستخدام الأسلحة النووية تهديد للسلم والأمن الدوليين، وتقر بأنه من حق البلدان غير الحائزة للسلاح النووي الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تلقي ضمانات بأن المجتمع الدولي، وبالدرجة الأولى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، سوف يتخذ تدابير فورية وفقا للالتزامات المنصوص عليها في الميثاق، في حالة تعرض هذه البلدان للاعتداء، أو التهديد بالاعتداء، بالسلاح النووي.

"وفي ضوء هذه الاعتبارات، تعلن فرنسا ما يلي:

"إن فرنسا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تتعهد بأنه في حالة وقوع اعتداء تستخدم فيه الأسلحة النووية، أو تهديد بمثل هذا الاعتداء، يوجه ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستقوم بإبلاغ مجلس الأمن على الفور، وستستمر في إطار المجلس من أجل اتخاذ تدابير عاجلة وفقا للميثاق لتقديم المساعدة الضرورية للدولة التي تقع ضحية للاعتداء، أو للتهديد بالاعتداء.

"وتؤكد فرنسا من جديد بصورة خاصة الحق الطبيعي والمشروع في الدفاع عن النفس، بصورة فردية أو جماعية المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق، في حالة تعرض عضو من أعضاء الأمم المتحدة لاعتداء مسلح - بما في ذلك الاعتداء الذي تستخدم فيه الأسلحة النووية - إلى حين يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين" انتهى الاقتباس.

ومن دواعي سعادتنا في هذا الصدد أيضا، أن محتوى هذه الضمانات الإيجابية كان موضوع مشاورات تمت على نحو وثيق مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

ثالثا، لقد قررت فرنسا، مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مشروع قرار، يشكل سابقة في عديد من النواحي، ويترجم استعدادنا للاستجابة إلى تطلعات المجتمع الدولي، بشكل شامل وجماعي وملمس؛

- شامل: لأنها المرة الأولى التي يقدم فيها مشروع قرار يتعلق بالضمانات السلبية والضمانات الإيجابية في وقت واحد،

- وجماعي: لأنها المرة الأولى التي يحدد فيها قرار لمجلس الأمن التدابير التي يجوز للمجلس اتخاذها، في حالة وقوع اعتداء، لا سيما في مجالات تسوية المنازعات، وتقديم المساعدة الإنسانية والتعويضات للضحايا.

إن مشروع القرار يؤكد من جديد رسمياً ضرورة احترام جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزاماتها بالكامل. والأمر هنا لا يتعلق بمصادرة على المطلوب، إنما يتعلق بالتذكير بقاعدة أساسية. ويشدد مشروع القرار أيضاً على تحفيز عالمية الانضمام إلى المعاهدة.

إن القرارات التي أعلنت عنها تعبر عن استعدادنا لدعم نظام عدم الانتشار، وبصورة خاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية بالنسبة له. ويحدونا أمل، ولدينا اعتقاد راسخ بأن المبادرات التي اتخذناها سوف تسهم في هذا النظام.

— — — — —